

الاتلاف الوطني لترشيد الحقل اللغوي

الإدارة و المسألة اللغوية

يعرف المغرب منذ الاستقلال السياسي تطوراً مستمراً على المستوى اللغوي يقلّ مثاله في العالم.

فقد ترك الاستعمار وضعاً يتسم بتعددية تختلف معالمها ومظاهرها بحسب وجهة النظر المتخذة. فإذا اعتبرنا سكان البلاد آنذاك، فإننا سنجد مجموعتين لغويتين تشتركان في أمية شبه عامة، وتتكلم إحداهما الدارجة العربية والثانية شكلاً من أشكال الأمازيغية يختلف باختلاف الانتماء الجهوي. وتتميز المجموعة الثانية، بالنسبة لجزء كبير منها، باستعمالها الدارجة العربية كلغة ثانية، مشتركة مع المجموعة الأولى.

أما فيما يخص لغتي الدولتين المستعمرتين، فقد تعلم مغاربة الشمال الإسبانية بصفة تلقائية نظراً لاحتكاكهم بالمستوطنين الإسبان، بينما بقي استعمال اللغة الفرنسية حكراً على الفئة القليلة التي ظفرت بولوج المدرسة. فقد كان المستعمر يتعامل مع التعليم بحذر كبير وكان يراهن على الجهل و الأمية لضمان وجوده واستمراره، وكذلك لضمان يد عاملة في الحقل والمصنع بأبخص ثمن.

وأدى ضعف إسبانيا التي لم تكن قد نهضت بعد من هزيمتها في الحرب العالمية الثانية وانتصار فرنسا مع الحلفاء إلى وضع مريح لهذه الأخيرة تفاوضت فيه مع المغرب كدولة "مستقلة" فنية بشكل يضمن لها كثيراً من المصالح والامتيازات.

أما الدولة المستقلة الفنية، فقد تأرجحت سياستها اللغوية وظهرت في مواقف متناقضة، تارة لإرضاء مطالب شعبية ضاغطة وتارة لإرضاء المستعمر القوي الذي رحل وترك مواليه في خدمته وخدمة الدولة الفنية.

من مظاهر الإرضاء هذا، الاحتفاظ باللغة الفرنسية في مجالات حيوية بدعوى الإرث التاريخي و التحديث والانفتاح على العالم، وكذلك العمل على الحد من استعمال اللغة الإسبانية في الشمال بدعوى توحيد التعليم، مع فتح مدارس البعثة الفرنسية في وجه أبناء النخب المغربية الذين أصبحوا يشكلون أغلبية تلاميذ هذه البعثة.

أما إرضاء المطالب الشعبية، فقد تجلّى في تعريب مرتجل بقي سجين التعليم والعدالة ومحظوراً على التعليم العالي العلمي وعلى المجالات الحيوية في الحياة العامة.

الائتلاف الوطني لترشيد الحقل اللغوي

إلى جانب هذا تجاهلت الدولة التعددية اللغوية والثقافية المتأصلة في المجتمع المغربي؛ ورغم استعمالها السياسي لهذه التعددية منذ السنوات الأولى للاستقلال، فإن الاعتراف الرسمي بالتعددية اللغوية لم يتم إلا في أواسط التسعينيات، تلاه سنة 2001 الاعتراف باللغة الأمازيغية ككيان وطني رافد لجزء من الثقافة المغربية ثم ترسيم هذه اللغة إلى جانب اللغة العربية في دستور 2011.

إن هذه السياسة اللغوية المتأرجحة والتي يغيب فيها البُعد الاستراتيجي الوطني هي التي أدت إلى الفوضى اللغوية التي وصلت إلى أوجها في الوقت الراهن.

و تتسم هذه الفوضى بالسمات التالية:

- خلط في الوظائف اللغوية تغفل عنه الدولة التي لا تميز بين وظائف اللغتين الرسميتين واللغة الأجنبية السائدة؛
- تعددية لغوية بدون ضوابط تتميز بتصادم اللغات المتواجدة بدل تكاملها؛
- تشجيع تقليص وظائف اللغة العربية وخلق أجواء تصادم مفتعل مع الدارجة العربية؛
- ضعف سائد في التمكن من اللغات المتواجدة ينتج عنه ضعف كبير على مستوى القراءة عند الأطفال، جعل المغرب في آخر ترتيب بحث دولي هذه السنة (الدرجة 45 من بين 45 دولة!)؛
- التعامل المتزايد مع اللغة الفرنسية كلغة رسمية ضداً على مقتضيات الدستور وعلى ضعف حضورها على مستوى المجتمع؛
- تشجيع الخليط اللغوي و إفراز " لغة " رديئة " على مستوى وسائل الإعلام والإشهار وتكريسه في سيناريوهات أفلام السينما و التلفزيون؛
- اهتمام رسمي ضعيف باللغة الإنجليزية رغم أنها لغة التعامل الأولى في العالم.

إن هذا الوضع غير المشرف لبلدنا والذي يُعد من أكبر عوائق التنمية يستدعي مبادرات وطنية صادقة لتغييره حتى لا يزيد تقافماً.

في هذا السياق، نظم الائتلاف الوطني لترشيد الحقل اللغوي أول يوم دراسي في الحادي عشر من يناير الماضي خُصص لسلامة اللغة في وسائل الإعلام. و كان يوماً دراسياً أساسياً احتفظنا بكل وقائعه كأحد مواضيع الكتاب الأبيض الذي نعتزم نشره بعد استنفاد سلسلة المجالات المبرمجة للدراسة و عقد لقاء وطني بالرباط يوم 11 يناير 2014 بحول الله.

يتطرق اليوم الدراسي الثاني للغة في مختلف مرافق الإدارة العمومية. وقد دعونا له أساتذة باحثين و خبراء مرموقين و موظفين سامين سيقدمون مساهماتهم للنقاش قصد الخروج بتصوير واضح يتجاوز التشخيص إلى اقتراحات عملية يتجاوب معها أصحاب القرار لفائدة المواطن المغربي و حقه في ممارسة لغته لقضاء كل حاجاته الإدارية.

و معلوم أنه في إطار ما سبق ذكره في هذا التمهيد من الأسباب المقدمة لاحتفاظ الدولة المغربية الفنية باللغة الفرنسية في بعض الإدارات تقنية مجالات اشتغالها أو تعاملها مع الخارج. و بدأ الاشتغال باللغة

الائتلاف الوطني لترشيد الحقل اللغوي

العربية في الإدارات الأخرى. و في كل الأحوال كانت الدولة تعتبر اللجوء إلى الفرنسية حل مؤقت فرضه أكثر من أربعين سنة من الاستعمار و ضرورة المواجهة العاجلة لكل متطلبات حياة الاستقلال الجديدة.

أما اليوم فإن الصبغة المؤقتة للجوء الإدارة إلى لغة أجنبية قد اختفت. بل اتسع مفهوم التقنية إلى مجالات لا تحتاج موضوعيا إلى لغة أجنبية كالاتصال و إدارة التعليم و البريد و العدل و المالية و الإدارة الترايبية. و نتج عن هذا التغيير الاستراتيجي هيمنة لغة أجنبية في كل مجالات الحياة العامة و من ضمنها الإدارة، الشيء الذي يربك المواطن في عيشه اليومي و لا يطمئنه على مستقبل أبنائه.

البرنامج العام للائتلاف الوطني لترشيد الحقل اللغوي لسنة 2013

- تحديات سلامة اللغة في وسائل الإعلام: نموذج مجال السمعي البصري : 11 يناير
- اللغة في الإدارة : بين متأرجحات المؤقت و الدائم : 11 ماي
- اللغة في المقابلة: هيمنة لغة أجنبية: أسباب للتضليل و أخرى للتعليل : 15 يونيو
- اللغة في الحياة العامة : مجال الفوضى اللغوية بامتياز : 20 يوليو
- اللغة في التعليم: سبب فشل الإصلاح؟ : 14 شتنبر
- تكليف لجنة بتحضير مشروع الكتاب الأبيض: 15 شتنبر / 15 دجنبر
- لقاء وطني لتقديم و مناقشة الكتاب الأبيض : 11 يناير 2014